● أخبار قصيرة

الهند وباكستان.. وقف إطلاق نار مهدد بالإنهيار

أعلنت باكستان التزامها الدقيق باتفاق وقف إطلاق النار مع الهند، متهمةً في الوقت ذاته القوات الهندية بانتهاك هذا الاتفاق. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية في بيان إن إسلام آباد ملتزمة باتفاق وقف إطلاق النار، مشدداً على ضرورة تحلي القوات المتمركزة في المنطقة بضبط النفس.
كما اتهم شفقت علي خان، المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية، القوات الهندية بخرق وقف إطلاق النار في بعض المناطق، مضيفاً أن القوات الباكستانية تتعامل مع الوضع بمسؤولية وضبط للنفس. وأكد أن أي مشكلة في تطبيق وقف إطلاق النار يجب معالجتها من خلال التواصل على المستويات المناسبة. يأتي هذا الموقف بعد أن اتهم نائب وزير الخارجية الهندي باكستان بالانتهاك المتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار، محذراً من أن القوات الهندية سترد بشكل متناسب على هذه الإجراءات.

برلماني اوروبي: يجب أن نتفاوض مع روسيا

صرح النائب البرلماني الأوروبي السلوفاكي لوبوش بلاغا بأن القادة الأوروبيين سيضطرون في المستقبل القريب للاعتراف بعدم إمكانية حسم النزاع في أوكرانيا عسكرياً. وأوضح بلاغا خلال حديثه لإحدى وكالات الأنباء: «أتوقع أنه بعد فترة قصيرة من الخطابات المتشنجة والمشاعر المعادية لروسيا، سيجد صناع القرار الأوروبيون أنفسهم مضطرين لمواجهة الواقع على الأرض في أوكرانيا والإقرار بأن هذا الصراع لا يمكن إنهاؤه بالوسائل العسكرية». وأضاف البرلماني: «الحل يكمن في التفاوض مع الجانب الروسي والبحث عن تسوية سلمية، وإلا فإننا سنواجه خسائر فادحة. وأعتقد أن هذا التحول في الموقف الأوروبي سيحدث عاجلاً وليس آجلاً».

أفغانستان: جهود الصين وروسيا مهمة لإستقرار البلاد

أكد «حمد الله فطرت»، نائب المتحدث باسم حكومة طالبان عند تعليقه على الإعلان المشترك بين بكين وموسكو، أن جهود الصين وروسيا من أجل استقرار أفغانستان والمنطقة «بارزة وفعّالة للغاية».
وأضاف أن أفغانستان تتمتع حالياً بعلاقات طيبة مع هاتين الدولتين. ومؤخراً، أصدر «فلاديمير بوتين» و«شي جين بينغ»، رئيسا روسيا والصين، بياناً مشتركاً خلال الزيارة الرسمية للرئيس الصيني إلى موسكو، أكدا فيه على التعاون المستمر بين البلدين للمساعدة في تحقيق الاستقرار ومستقبل أفغانستان. وجاء في البيان أن الطرفين يعتزمان تعزيز تعاونهما بشأن أفغانستان في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك «صيغة موسكو التشاورية»، و«آلية دول جوار أفغانستان»، و«منظمة شنغهاي للتعاون».

في ظل الإعتداءات المتكررة على السياسيين

لماذا يسيطر العنف على المشهد السياسي في تركيا ؟

الوفاق/ تتأرجح تركيا منذ عقود بين قطبي الاستقرار والاضطراب السياسي، حيث تبرز ظاهرة العنف كأداة في الممارسة السياسية. لقد باتت الاعتداءات الجسدية والتهديدات المتبادلة جزءاً من المشهد المألوف في بلد يعاني من انقسامات اجتماعية عميقة وخطاب سياسي متأزم.
تكشف الأحداث الأخيرة عن هشاشة في النظام السياسي، وإعلام يؤجج المواجهة، في وقت تتداخل فيه الأزمات الاقتصادية مع الصراعات السياسية لتشكل تحدياً وجودياً للديمقراطية التركية.
كان المحللون والمراقبون السياسيون قد توقعوا أنه بعد فترة من سجن أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول السابق، ستنتهي الاحتجاجات الشعبية وستدخل تركيا في فترة من الركود والسياسة الخطية الخالية من التوتر. وذلك لأن القضاء التركي، بناءً على طلب أردوغان، سجن عشرات النشطاء السياسيين وخاصة قادة حزب الشعب الجمهوري، وبات الخوف يخيم على جميع الأحزاب.
لكن هذا التوقع تبين أنه خاطئ، حيث أن الهجوم الجسدي على أوزغور أوزل، زعيم حزب الشعب الجمهوري، أدى مرة أخرى إلى التوتر والاضطراب.
في اليوم التالي للهجوم على أوزغور أوزل، لم تدن العديد من الصحف التابعة لحزب العدالة والتنمية هذا الهجوم فحسب، بل وصفته بأنه شخص خائن ومرتزق وخطير. كما اعتبر دولت باهتشلي، زعيم حزب الحركة القومية وشريك أردوغان السياسي، الهجوم عملاً تخريبياً مشبوهاً يهدف إلى الإضرار بسمعة تركيا. وأعلن أوزل قائلاً: «لا نخشى اللكمات والسكاكين ولا البنادق. سنواصل مسيرتنا».

قلق المعارضة

سلجوق تنغي أوغلو، منفذ الهجوم الجسدي على زعيم حزب الشعب الجمهوري، أدلى بتصريحات زادت من خوف وقلق قادة المعارضة.
وأعلن أوزل: «ذهب هذا الشخص قبل بضعة أسابيع إلى بلدية إسطنبول وأعلن أن لديه خبراً مهماً عن إمام أوغلو. وقد منحه أصدقاؤنا فرصة للإدلاء بتصريحاته. حيث قال: أخبرني بعض زملائي في سجن إسطنبول أنه من المقرر مهاجمة أكرم إمام أوغلو قريباً داخل السجن. لقد جئت لإخباركم أنه تم إعطاء التعليمات اللازمة لتنظيم هذا الهجوم، وعليكم حماية السيد إمام أوغلو. رفاقي في السجن لديهم أخبار مؤكدة عن محاولة اغتيال مرتقبة».
أعلنت وزارة الداخلية ومسؤولو الحزب الحاكم في تركيا: «المهاجم الذي ضرب جبين أوزل بقبضته لا علاقة له بالفروع الإقليمية لحزب العدالة والتنمية وقد قام بهذا العمل بشكل مستقل».
وأعلنت وسائل الإعلام التركية أن المهاجم قتل طفليه الصغيرين سابقاً وقضى سنوات طويلة في السجن. ما يقلق وسائل الإعلام المعارضة هو أن الهجوم على أوزل ليس حادثة منفصلة، بل جزء من سلسلة هجمات عنيفة سابقة. خلال السنوات القليلة الماضية، تعرض كمال كليتشدار أوغلو، الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري، وميرال أكشنر، الزعيمة السابقة للحزب الجيد، وعدد من قادة حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب، لهجمات متكررة من أشخاص يبدون ظاهرياً كمواطنين عاديين، لكن التحقيقات أظهرت لاحقاً أنهم جميعاً من المؤيدين المتحمسين للحزب الحاكم.

العنف والصراع في المشهد السياسي التركي له تقليد قديم وتاريخ طويل

أسباب العنف

يُظهر استعراض العقود المختلفة للقرن الماضي أن العنف والهجمات كانت دائماً جزءاً من عالم الأنشطة السياسية والحزبية والتنظيمية في تركيا.
يغير العنف، من وقت لآخر، المشهد السياسي والاجتماعي التركي بطرق مختلفة. بدءاً من إعدام عدنان مندريس، رئيس الوزراء آنذاك، خلال انقلاب ١٩٦٠، وصولاً إلى سجن وتعذيب آلاف النشطاء السياسيين خلال انقلاب ١٩٨٠، وكذلك الضرب والقتل بالسكاكين، والاغتيال بالبنادق، والتهديدات، والأحداث المشبوهة مثل سقوط مروحية تقل محسن يازيجي أوغلو، الزعيم الراحل لحزب الوحدة الكبرى، وقتل صحفيين مثل أوغور مومجو وهرانت دينك وآخرين.
لذلك، فإن العنف والصراع في المشهد السياسي التركي له تقليد قديم وتاريخ طويل.
من الضروري هنا الإشارة إلى بعض أسباب ظهور العنف والنزاع الجسدي في عالم السياسة، وكذلك العوامل التي تعزز العنف:
أ) بعض الأحزاب التركية، بما في ذلك حزب الحركة القومية بقيادة دولت باهتشلي، تذهب بعيدًا في مجال الدعاية بشأن السياسات العرقية والقومية بأسلوب اليمين المتطرف لدرجة أن السيطرة على بعض المؤيدين المتشددين تصبح صعبة حتى على قادة الحزب أنفسهم. ينبغي أيضاً الإشارة إلى أن حزب الحركة القومية لديه العديد من الفروع المؤسسية بين المجموعات المعروفة باسم «المواقد القومية» التي لا يمكن إنكار ارتباطها طويل الأمد بالجماعات العنيفة.
ب) لا يمكن اعتبار هيكل الشرطة التركية مؤسسة بعيدة تماماً عن عالم السياسة والقضايا الحزبية والفصائلية. نتيجة لذلك، تشارك الشرطة التركية عملياً في بعض الهجمات، إما من خلال التغاضي والتقاعس أو من خلال ممارسة العنف، ويقوم السياسيون الأقوياء، باستخدام ضباطهم المتنفذين، بتنفيذ بعض الأعمال بطريقة غير قانونية.
ج) تقليد الخطابات الميدانية الحماسية واستخدام العبارات الحادة في خطب قادة الأحزاب في تركيا هو سبب آخر للعنف. في الجولة السابقة من الانتخابات الرئاسية، أعطى أردوغان في خطاب ميداني الميكروفون لطفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات ليتحدث بحدة ضد كمال كليتشدار أوغلو. أدانت العديد من وسائل الإعلام التركية هذا الإجراء واعتبرته نموذجاً سلبياً للاستخدام الأداتي للأطفال في تحقيق الأهداف السياسية والحزبية، و في ذات الوقت فإن ردود المعارضة كانت حادة و تحريضية أيضاً.
د) مستوى الردع القانوني للتعامل مع مرتكبي النزاعات والعنف السياسي منخفض.
هـ) مجموعة واسعة من الصحف والشبكات التلفزيونية ومواقع الأخبار تؤجج نار العنف السياسي وتجذب المزيد من القراء والمشاهدين من خلال ذلك! عالم الإعلام في تركيا له دورة مالية ضخمة، والوسائل الإعلامية أحياناً تشارك في العنف السياسي والاجتماعي للوصول إلى المنافع المالية.
إن استمرار دورة العنف في المشهد السياسي التركي ليس مجرد حوادث عابرة، بل ظاهرة مركبة تغذيها عوامل متعددة: خطاب سياسي متشنج، مؤسسات قضائية وأمنية مسيّسة، وإعلام يستثمر في تأجيج النزاعات. مع انتقال الصراع من أروقة السلطة إلى الشارع، وفي ظل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، تقف تركيا على مفترق طرق خطير قد يؤدي إلى تداعيات أكثر حدة على الاستقرار الداخلي والسلم المجتمعي، ما يستدعي مراجعة جذرية لثقافة التعامل السياسي في البلاد.

رغم قبولها الحوار حول التعريفات الجمركية

صحيفة صينية: لن نقدم تنازلات من طرف واحد لأميركا

قامت صحيفة «اليومية» الصينية بنشر مقال افتتاحي انتقدت فيه بشدة الإجراءات الأحادية وغير القانونية للولايات المتحدة في فرض تعريفات جمركية مرتفعة.
ويعتقد كاتب المقال أن هذه الإجراءات قد ألحقت ضرراً بالغاً بالعلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وسلسلة التوريد العالمية، واستقرار الاقتصاد الدولي.
وجاء في المقال أن الصين قررت التفاوض مع الولايات المتحدة من منطلق المسؤولية كقوة عالمية، وسعياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي، كما جاء هذا القرار استجابة لرغبة الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين الأمريكيين.
ويؤكد الكاتب أن الحوار أفضل دائماً من المواجهة، لكن التفاوض لا ينبغي أن يُفسر على أنه تقديم تنازلات من طرف واحد. فقط في ظل الاحترام المتبادل والتشاور المتكافئ والمصالح المشتركة، يمكن للبلدين التوصل إلى تفاهم حقيقي.
وكان لين جيان، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قد صرح في مؤتمر صحفي يوم الأربعاء رداً على أسئلة الصحفيين حول تغيير موقف الصين تجاه الولايات المتحدة بعد الإعلان عن المفاوضات التجارية بين بكين وواشنطن قائلاً: «أعلنت الولايات المتحدة مراراً في الآونة الأخيرة رغبتها في الحوار مع الصين. وسيُعقد هذا الحوار بناءً على طلب الجانب الأمريكي. لم يتغير موقف الصين في معارضتها الحازمة للتطبيق المفرط للتعريفات من قبل الولايات المتحدة».
وأضاف: «لقد قلنا مراراً إن الصين تتبنى نهجاً منفتحاً تجاه الحوار، لكن أي حوار يجب أن يقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة. لن يكون أي ضغط أو تهديد ضد الصين فعالاً. ستدافع الصين بحزم عن مصالحها المشروعة وستحمي العدالة والإنصاف الدوليين».
وفيما يتعلق بالتوقعات من نتائج هذه المفاوضات، يوضح المقال أن الحوار خطوة ضرورية لتخفيف التوترات، لكن توقع حل كامل للخلافات من خلال لقاء أو لقاءين فقط ليس واقعياً. كما طُلب من الولايات المتحدة إظهار الصدق والإرادة الحقيقية لحل القضايا في المفاوضات، بدلاً من إطلاق الشعارات مع متابعة سياسات متناقضة وضاغطة في الواقع.
وأكدت الصين أنها مستعدة دائماً للحوار، ولديها العزم والقدرة اللازمة للدفاع عن مصالحها التنموية ومبادئ العدالة الدولية.
وفي الختام، يشدد المقال على أن الصين تركز بشكل أساسي على التنمية الداخلية وفتح أبوابها الاقتصادية، وستواصل مسارها بثقة على الرغم من التحديات الخارجية، مع الدعوة إلى تضامن المجتمع الدولي لمواجهة الأحادية والحفاظ على التجارة الحرة والتعددية.